النظام التربوي الجزائري بنكهة فرنكوفونية .. في ظل العولمة

د/ بن ققة سعاد صالح

قسم العلوم الاجتماعية كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة بسكرة. الجزائر

الدكتورة/ حورية علي شريف

قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر

طالب دكتوراه/ ابراهيم عمراوي محمد

معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية،جامعة بسكرة، الجزائر

الملخّص

من بين المتغيرات العالمية، التي فرضت نفسها على كل دول العالم، العولمة، وما حملته من تطور تكنولوجي، وثورة معلوماتية، ناهيك عن سيطرة اللغة الانكليزية، التي أصبحت لغة العلم ووسيلة التواصل الاجتماعي المميزة لمفرزات الكونية.

فهذا الزخم العولمي، أثر على مختلف النظم المكونة للبناء الاجتماعي، بما فيها النظام التربوي، الذي يجسد مسيرة المجتمع ويحمل فلسفته، ويحقق أهدافه وغاياته، في ظل التفاعل مع المتغيرات الخارجية وتلبية للمتطلبات الداخلية.

إلا أن المثير للانتباه، أن النظام التربوي الجزائري قد طغى عليه التوجه الفرنكوفوني ، المتمثل في العديد من القضايا من بين أهمها : إدراج الترميز العالمي باللغة الفرنسية، إعلاء مكانة اللغة الفرنسية مقابل إهمال المواد المكونة للهوية. اصلاح الجيل الثاني.

مقدمة

النظام التربوي هو من بين أهم نظم المجتمع التي تعمل على تكوين الفرد، وتشكيله وفقا للحاجة المجتمعية، باعتبار أن الأهداف التربوية والتعليمية بصورة خاصة تنبع من ثقافة المجتمع عاكسة في هذا الصدد وحاملة لفلسفته وغاياته سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

في هذا السياق من بين المتطلبات العالمية التي فرضت نفسها على كل دول العالم، العولمة، هذه الأخيرة التي أثرت على كل الدول، ومما لا شك فيه أن طبيعة ودرجة التأثير تختلف من دولة الى أخرى، بل ولربما من بناء الى آخر داخل المجتمع نفسه.

إن العولمة أصبحت حتمية كونية، ما على دول العالم إلا أن تتفاعل معها بصورة ايجابية من خلال تنشيط آليات وميكانيزمات مختلف النظم ليحفظوا بذلك وجودهم، محققين للأمن الانساني بمجالاته المتعددة.

في سبيل تحقيق هذا المسعى، عرف النظام التربوي الجزائري اصلاحات مختلفة ومتعددة، مست المضامين المعرفية وطرائق التدريس، والتقويم ...الخ. هادفة من وراء ذلك تحقيق التكيف مع مختلف

المتطلبات سواء الداخلية أو الخارجية، محققة للوجود الاجتماعي والفاعلية المطلوبة الحاملة لملامح الخصوصية.

من بين مؤشرات المتغيرات العالمية، سيطرة كل من اللغة الانجليزية، قيم الروح الفردية، التطورات التكنولوجية في مختلف الأصعدة وتوظيفاتها المختلفة، الثورة المعلوماتية...الخ فكل هذه المفرزات العالمية بسلبياتها وايجابياتها تؤثر على مختلف دول العالم، تاركة بذلك خصائصها وسماتها، سواء بالتفاعل معها إيجابا أو سلبا.

لكن المثير للانتباه، أن الصورة التي أخذتها المنظومة التربوية الجزائرية في سبيل التكيف مع متطلبات العولمة، طغى عليها التوجه الفرنكفوني. هذا ما ستتناوله صفحات هذا المقال، من خلال طرح تساؤل رئيس، وثلاث تساؤلات فرعية هي:

- فيما تمثلت الطبيعة الفرنكوفونية للمنظومة التربوية الجزائرية؟
- ما هي اللغة المعتمدة في الترميز العالمي؟ والى ماذا تؤشر؟
- الى ماذا تؤشر مكانة المواد المكونة للهوية؟
- ما هي أهم مزالق إصلاح الجيل الثاني؟ وما هي مؤشراته؟

أولا- النظام التربوي (التعريف – منطلقات التأسيس)

١- تعريف النظام التربوي:

هو:" مجموعة من العناصر والعلاقات التي تستمد مكوناتها من النظم السياسية والاقتصادية، والسوسيوثقافية، وغيرها لبلورة غايات التربية، وأدوار المدرسة، ونظام سيرها ، ومبادئ تكوين الأفراد الوافدين إليها" (٣٠٨:٧).

كما عرفه قاموس علم الاجتماع بأنه: "ذلك النظام الذي يشتمل على الأدوار، والمعايير الاجتماعية التي تعمل على نقل المعرفة من جيل إلى جيل، والمعرفة تتضمن القيم وأنماط السلوك، كما أنه ينطوي على تعليم مهارات، وقيم أساسية ولازمة لاستمرار المجتمع" (٥٣:٩).

٢-منطلقات تأسيس النظام التربوي:

تتمثل منطلقات تأسيس وبناء النظام التربوي فيما يلي:

- أن يقوم النظام التربوي على فلسفة وأهداف واضحة.
- أن يولد هذا النظام من ثقافة المجتمع.
- أن يستند على نتائج البحث العلمي، ويشرف على تطبيقه وتقييمه دوريا أخصائيون وخبراء في الميدان بإتباع مناهج موضوعية. (٢٠٨:١٢- ٢١٤).

بما أن النظام التربوي يقوم على قاعدة اجتماعية ، لذا يجدر بنا القول أنه

يرتبط بالنظم الاجتماعية ، لذا وجب أن يراعي المعايير التالية:

- الاهتمام بتحديد أهداف التنمية في أي إصلاح تربوي.
- النهوض بالمجتمع لا يكون إلا مصحوبا بالتجديد في ميدان التربية والتعليم. (١١٠:٢).

أعلن دستور ١٩٩٦ من خلال مادته رقم ٥٣ عن مبادئ عامة للنظام التربوي، تمثلت في النقاط التالية:

الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي لمدة تسع سنوات وللجنسين.

- ضمان حق التعليم ومجانيته.
- التساوي في الالتحاق بالتعليم.
- تكفل الدولة بتنظيم المنظومة التربوية.

إن دستور ١٩٩٦ كان استجابة للتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي مرت بها البلاد، ولذا ذهبت الجهات الرسمية المسئولة وأمام التحولات السياسية،إلىالقول بأنه من المحتوم على المشروع التربوي المستقبلي ، التكفل بالبعد الديمقراطي،وتوعية النشء بأبعاد وحدود وأطر ممارسة الحريات الفردية، ومن ثم طرحت مشروعا تمهيديا للقانون التوجيهي للتربية الوطنية، يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق المبادئ التي أقرها دستور ١٩٩٦.
- دعم هذه المكتسبات بركائز جديدة.(٨٣:٤).

ثانيا- مفهوم العولمة:

١-لمحة تاريخية عن نشوء العولمة:

إن ظهور العولمة لا يعود بالضبط إلى سقوط جدار برلين ، وبداية ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، بل يعود إلى مرحلة أبعد، غير أن الشكل الذي اتخذته العولمة في العقد الأخير ،هو تجسدها في المجال الثقافي، إلى جانب المجالات الأخرى، كالجانب الاقتصادي ، حيث عملت على دمج اقتصاديات الدول في الاقتصاد العالمي من خلال تدفق الأموال ، وانتقال التكنولوجيا ، توزيع شبكات الاتصال ، ويتم تحديد الهدف من منطق الربح الرأسمالي للكتل الرأسمالية، والمنافسة للاستحواذ على الأسواق العالمية، من خلال الانتقال من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية الثقافية، كما قسمت العالم على أساس المعرفة إلى مصنع للمعرفة ومبتكرها (مجتمع المعرفة) ومستهلك لمنتوج هذا الابتكار. (١٩:١)

إلى جانب ذلك، تميزت ظاهرة العولمة بإيقاعها السريع في الانتشار ، وفي غزو كل الأفاق ، بفضل اعتمادها على تقنيات اتصالية جد متطورة، تعبر عن تحول نوعي في النظام العالمي، وفي استراتجياته، وفي هذا السياق يرى " صادق جلال العظم"العولمة بأنها: " وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة ،

والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها ، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال ، أي الإنتاج وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم، خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله.

ونفس المنحى اتجه إليه تعريف بعض العلماء للعولمة ، مع إضافة بعد أخر لها إلى جانب البعد الاقتصادي ،ألا وهو البعد السياسي والبعد الثقافي،أي أنها أصبحت نظام حياة لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المجتمعية ، ولا تعترف بالحواجز الدولية، وهذا ما تضمنه التعريف التالي، والقائل بأنها:" التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء لوطن محدد، أو لدولة معينة، ودون حاجة لإجراء حكومي." (٨٢:١١).

أما الباحث العربي "برهان غليون" فيرى بأن العولمة هي: " ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية إنتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة..." ثم يضيف أنها تعني : " الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والإقتصادية معا في طور من التطور الحضاري، يصبح فيه مصير الإنسانية موحدا، أو زارعا للتوحد، لذا لا يعني هنا ، التجانس من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة، وبالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين ، ولذلك ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل " (٦:٦).

من خلال التعاريف المقدمة، نستطيع القول أن العولمة أول ما ظهرت، أخذت طابعا اقتصاديا، ولكنها لم تبق منحصرة في هذا المجال ، بل تعدته، وبذلك أصبحت نظام شامل للحياة.

٢- خصائص العولمة

تعتمد العولمة على خمسة قوى رئيسية هي: حرية الإستثمار في أي مكان في العالم ، حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم، عالمية الاتصالات، عالمية المعلومات، عالمية النمط الإستهلاكي (١٣) . وقد أفرد منظرو اليسار العولمة بخمسة خصائص، حيث تتميز حسب "فالح عبد الجبار" بخصائص بنيوية جديدة ، على الأصعدة الاقتصادية ، والسياسية ، والتنظيمية ، والاجتماعية ، والثقافية فخاصية الاقتصاد المعولم أنه يقع خارج نطاق تحكم الدولة القومية، وتستبد بقيادته الشركات المتعددة الجنسية- فوق قومية ؛ التي تفرض سطوتها ليس فقط في المجال الاقتصادي فحسب ، بل يتجاوز ذلك إلى المجالات الأخرى. أما الخاصية السياسية للعولمة ، فتتمثل في تزايد السطوة الإدارية للنخب التكنوقراطية على حساب النخب السياسية ، التي لم يعد بوسعها التحكم في الاقتصاد المعولم ، وانتقلت قيادة السيادة الوطنية إلى يد الإمبراطوريات الاقتصادية – الشركات المتعددة الجنسية. أما الخاصية الثقافية للعولمة ، فتتمثل في الفرض القسري للثقافة الاستهلاكية الغربية على العالم . بفعل

حركة السوق، أو بفعل ثورة المعلوماتية والاتصال . ويترتب عن هذا الهجوم الثقافي نزعات احتجاجية اتخذت منحى نكوصي / انغلاقي.

ثالثا- الطبيعة الفرنكوفونية للنظام التربوي الجزائري:

بالرغم من جملة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية الجزائرية في كل مرحلة من مراحلها التاريخية، بغية التأقلم مع المتطلبات الداخلية، ومحاولة تجسيد أيديولوجية السلطة الحاكمة ، أو بالأحرى التوجه السياسي للبلاد، ولا يهمنا في هذا السياق مدى نجاعة هاته الإصلاحات ، ومدى تجسيدها لسياسة الدولة ، ولكن الأهم في هذا المجال ، هو الإحساس بمدى أهمية تأثير المنظومة التربوية على عجلة ومسيرة تقدم البلاد في تحقيق التنمية الشاملة.

وبالرغم من كل هذه المحاولات ،إلا أن الدكتور" نور الدين طوالبي"يرى أن الجزائر كباقي الدول المغاربية ، بقيت على هامش حركة تحول العلم السريعة التي مست الدول المتطورة ،إذ في الوقت الذي كانت فيه مفاهيم العولمة والشمولية تلوح في سماء الغرب، بدا الحقل الاجتماعي، السياسي المغاربي جامدا بشكل غريب في ثبات نماذج تمثلاته الثقافية والأيديولوجية التي تتميز بما يلي:

*استمرار القادة في تصور العالم من خلال أصناف الأونطولوجيا، مشكلة بذلك البوتقة الوجدانية لسلوكيات قوية للحفظ الأيديولوجي والثقافي.

*انطواء المجتمع بشكل ملازم لذلك في عمليات رمزية(رفض الغيرية الثقافية) وسياسية(اشتراكية خاصة ، صناعة تصنيعية)، فأقعدت البلاد في مرحلة انتقالية مثبتة،حتى أن خطر النموذج الأجنبي أضحى القاعدة الأساسية في المدرسة والمجتمع على حد سواء(١٣).

تحت ظل هاته الرؤى والتوجهات ، والإحساس بمدى أهمية المنظومة التربوية، وحاجتها للتغيير أو التجديد باختلاف القائمين عليها، استجابة للمتغيرات العالمية، والمتطلبات المجتمعية، باشرت الدولة الجزائرية في إصلاح منظومتها التربوية منذ شهر يوليو ٢٠٠٢، استجابة لمتطلبات التحولات السريعة، التي عرفتها البلاد منذ ١٥سنة ، على المستوى الاقتصادي والسياسي، والثقافي، فأصبح من الضروري إعادة النظر في طرائق التدريس ، بالإضافة إلى المضامين المعرفية...الخ، ليتمكن النظام التربوي من إعداد مخرجات تستجيب لمتطلبات وحاجات سوق العمل ، لتساهم في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، وبالتالي التكيف مع مقتضيات العولمة بمختلف تجلياتها ، وتمثل ذلك في جملة الإصلاحات التي أقرتها لجنة إصلاح المنظومة التربوية على مستوى المراحل الثلاث.إلا أن هذا لم يمنع من وجود صبغة فرنكوفونية، حملتها المنظومة التربوية الجزائرية حملت بنود الاصلاح التي تجسدت في القضايا التالية:

١-إدراج الترميز العالمي:

يقصد به كتابة المعادلات الرياضية من اليسار إلى اليمين، واستعمال الصيغ والقوانين العلمية باللغة العربية، مع استعمال المصطلحات العلمية، ويجب أن تكون الرموز باللغة الفرنسية وعلى مستوى جميع المراحل التعليمية، والشيء الذي لم يتغير أن التدريس يتم باللغة العربية، ولذلك فقراءة وكتابة النصوص تكون من اليمين إلى اليسار، وكذا كتابة وقراءة الأرقام العربية والأعداد، وأيضا القراءة بالعربية لوحدات قياس المقادير، أما ما تغير فهو رموز التعيين، بحيث تكون بالحروف اللاتينية، وكتابة وقراءة العبارات الرياضية الرمزية" قوانين، عمليات، متساويات" تكون من اليسار إلى اليمين، والترميزات المرتبطة بوحدات قياس المقادير تكون بحروف لاتينية، ويكون الترميز للأشكال الهندسية بحروف لاتينية كبيرة، هكذا تكون القراءة الجديدة مثلا: أ+ب = ج a+b، نطقا تقرأ بالعربية (٠٥).

لقد بررت الوزارة استعمال الترميز العالمي في المنشور رقم ٨بالقول:إن إدراج التكنولوجيات الجديدة للاتصال التي تستعمل الترميز العالمي في البرامج بدء من التعليم الابتدائي من جهة،وضرورة تفتح المدرسة على العالم من جهة أخرى، من الأسباب التي يمكن أن تفسر قرار الإدراج التدريجي للترميز العالمي في البرامج، وحسب هذا المنشور فان ما لم يتغير أن التدريس يتم باللغة العربية (٠٨).

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق، لماذا الترميز العالمي جاء باللغة الفرنسية، ولم يأت باللغة الانجليزية، لأن هاته الأخيرة هي لغة التطور والتقدم ، فهي لغة العولمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن الترميز العالمي يخضع عادة للموروث الثقافي الحاضن للنظام التربوي، لذا من المفترض أن يكون الترميز العالمي باللغة العربية انطلاقا من هذا المبدأ، ولتسهيل استيعاب مادة الرياضيات .فالترميز العالمي سيزيد من تعقيد مادة الرياضيات، لأنها ستضع الطفل بين لغتين، وهذا ما يخلق لديه لحظة تشتت ذهني فتقلل من مستوى استيعابه، بالإضافة إلى أنها ستعمل بالتدريج على خلق اهتمام باللغة الفرنسية لدى المتعلمين، لأن أهم شيء في الرياضيات هي الرموز، هاته الأخيرة التي أصبحت باللغة الفرنسية، ولم يبقى في مادة الرياضيات سوى القراءة باللغة العربية.

هذا ما يكشف التوجه الفرنكوفوني للمنظومة التربوية، لأنها تحاول إقحام اللغة الفرنسية في المنهاج التربوي، ولتحقيق سيطرتها بطريقة مباشرة وغير مباشرة، تمثلت الطريقة المباشرة في رفع الحجم الساعي للغة الفرنسية مع تدريسها في السنة الثانية ابتدائي، ثم حولت الى السنة الثالثة، أما الإقحام غير المباشر فقد تضمنته فكرة الترميز العالمي.

٢-إهمال المواد المكونة للهوية

على قدر أهمية ودور منهاج التربية الإسلامية،إلا أن الواقع لم يعكس ذلك، وهذا ما حملته جملة الإصلاحات لهاته المادة، والتي تمثلت في تقليص الحجم الساعي لمادة التربية الإسلامية ، بالمقابل رفع الحجم الساعي للمواد الأخرى، هذا ما يدل على أنها لا تشكل بعدا أساسيا في المقررات الرسمية، ولم

تكتف هجمة الإصلاحات التربوية عند هذا القدر فحسب، بل امتد تأثيرها إلى محتوى المادة، حيث أضحت مجرد مواعظ أخلاقية، وتحفيظ بعض الآيات القرآنية.

إن المواد الثلاث التربية الإسلامية، والتاريخ، واللغة العربية التي ركزت عليها جملة الإصلاحات التربوية، حيث قامت بتهميش تدريس مادة التاريخ، مع رفع معامل اللغة الفرنسية، وزيادة حجمها الساعي في مقابل تقليص الحجم الساعي للغة العربية في بعض المراحل(١٠). ما هو دليل إلا على إهمال المواد المكونة للهوية، الى جانب الاهتمام باللغة الفرنسية على حساب المواد الأخرى، هذا ما يعكس سيطرة التوجه الفرنكوفوني على الاصلاح التربوي.

٣-إصلاح الجيل الثاني

إن مناهج الجيل الثاني قائمة على "تحسينات" في المناهج الحالية دون المساس ببنية المواد وحجمها الساعي. فهذه التحسينات مست "المحتويات وطرق التعليم، وركزت على القيم الجزائرية، بالإضافة الى فهم الدروس بدل حفظها واكتساب المهارات عوض التكرار."وبذلك يتمكن التلميذ من اكتساب مهارات في طرق "ترتيب الأفكار و التحليل والاستنتاج" في المواد التعليمية بطريقة تخدمه في حياته المستقبلية. في هذا المجال أكد عضو اللجنة الوطنية للمناهج ،عبد العزيز براح ،أن مناهج الجيل الثاني تعتبر "قفزة نوعية " مقارنة بالجيل الأول التي لم تكن فيها المعارف والمهارات محددة مسبقا، لأن المناهج الجديدة ستمكن من اقحام التلميذ في العملية التربوية من خلال مشاركته في القسم، واكتسابه لسلوكيات ومبادئ من خلال دروس التربية الإسلامية والتربية المدنية.

غير أن دروس التربية الاسلامية، ما هي إلا مجرد قيم اجتماعية عامة تحكم الحياة الاجتماعية، غير متخصصة بمعنى لا تبين الهوية الاسلامية، تتخللها سور قرآنية. أما دروس التربية المدنية فهي استجابة لمطالب قيم العولمة، المتمثلة في حرية التعبير، قيم المواطنة.

قامت السياسة التربوية لمناهج الجيل الثاني على القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم ٠٨-٠٤ لسنة ٢٠٠٨، كما يوضّح المميّزات العامّة للمناهج (الشمولية، الانسجام، قابلية التطبيق، المقروئية، الوجاهة)، ويقدّم توجيهات لسدّ النقائص الملاحظة على مناهج الجيل الأوّل(٠٣).

إن القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم ٠٨-٠٤ لسنة ٢٠٠٨، يقوم على محتوى قيمة جوهرية مؤداها هو الحفاظ على الخصوصية، أو بالأحرى مكونات الهوية، مع التفتح على الحضارات والثقافات العالمية، والاستفادة من التطورات التكنولوجية. إلا أن المتصفح للمضامين المعرفية لكتب الجيل الثاني، يجد سلبياتها الأكثر تأثير متمثلة في درس التكاثر، الذي يثير وينمي الثقافة الجنسية في مرحلة عمرية، هي عن غنى عن كل هذه القضايا، فماذا ننتظر من أطفال تلقوا في مرحلة مبكرة دروس جنسية في ظل عصر التفتح الاعلامي.

من جانب آخر كذلك، وما يؤكد التوجه الفرنكوفوني للجيل الثاني هو إشراف فرنسيين على تكوين المفتشين، وبعض الأساتذة ومديري التربية، الذين بدورهم ينقلون ما تلقوه إلى القاعدة، وهو ما يسمى التكوين بالمضاعفة. في هذا الصدد يرى المدير الفرعي السابق المكلف بالتعاون والعلاقات الدولية بوزارة التربية الوطنية حمزة بلحاج، أن إصلاحات الوزيرة بن غبريط، هدفها الرئيس "التدرج في إعطاء مكانة مركزية للغة الفرنسية والتدريس باللغة الفرنسية مع محاصرة العربية". وحسبه في أحد الاجتماعات بوزارة التربية في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٥، صرحت الإطار بالوزارة، ليلى مجاهد، بأن الوزارة ستعتمد طريقة تدريس اللغة الفرنسية، المسماة تعليمية اللغة– الثقافة. ومعنى ذلك، "تعلم اللغة الفرنسية بالثقافة الفرنسية عن طريق قيم الحضارة الفرنسية، أي نجعل قيم المتعلم نسبية، عن طريق طرح المتعلم أسئلة حائرة عندما يقرأ نصوصا تمثل له حالات غرابة عن الثقافة الأم... الغرض هو طرح التساؤلات ومن ثم التخلي عن قيم راسخة". فإصلاحات الجيل الثاني تهدف إلى جعل قيم التلميذ هشة وعرضة للتبديل، تحت غطاء الكونية والعالمية.(١٤)

خاتمة.

إن إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية وفقا لنظر العاملين على ذلك، قد كان تلبية للمتطلبات الداخلية والخارجية التي فرضتها العولمة، أو بالأساس ما أفرزته من متغيرات، فرضت نفسها على الساحة العالمية محدثة بذلك تغييرات جوهرية بهدف تحقيق الأمن سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي، وكذا العالمي.

لكن الملفت للانتباه، أن التغييرات التي أحدثت على مستوى المنظومة التربوية الجزائرية، بهدف اصلاحها قد طغى عليها التوجه الفرنكوفوني، هذا ما تعكسه مكانة المواد الثلاث المكونة للهوية الوطنية الجزائرية، حيث قام الاصلاح بزيادة الحجم الساعي للغة الفرنسية، وتدريسها في السنة الثالثة، مقابل تخفيض ساعات كل من التاريخ والتربية الإسلامية واللغة العربية، وجعل الترميز العالمي باللغة الفرنسية، وبما أن الرموز هي الأهم في مادة الرياضيات إذن سيكون اهتمام المتعلمين باللغة الفرنسية، وهذا ما يؤكد فعلا ضربا لمعالم الهوية الوطنية، بل القضاء عليها نهائيا.

كما أن مناهج الجيل الثاني، هو ضربة أخرى للمنظومة التربوية، لأن الأهداف المسطرة لا يمكن تحقيقها، في ظل الاكتظاظ في الصف الذي يميز المدرسة الجزائرية، هذا من جهة ومن جهة أخرى والخطأ الفادح هو إقحام التربية الجنسية المتمثلة في دروس التكاثر للأطفال المتمدرسين، وهذا ما ينمي لديهم، ويدفعهم الى فهم تفاصيل العملية التكاثرية. في فترة عمرية لا تستوجب مثل هكذا مواضيع.

إضافة الى دروس التربية الاسلامية التي أصبحت مجرد قيم اجتماعية متعلقة بالآداب العامة تتخللها سور قرآنية، لا تبرز الهوية الاسلامية بعمق على مستوى القيم الاجتماعية. إضافة الى إدماجها في كتاب

واحد يجمع ما بين التربية المدنية واللغة العربية والتربية الاسلامية. وكأن هذه المواد الثلاث لها نفس القيمة ونفس الوزن.

في سياق هذا الحديث لا نجد مبررا لإقحام اللغة الفرنسية، وجعلها مادة رسمية، بالرغم من أننا في زمن العولمة، زمن الثقافة الأنجلوسكسونية، وعلى هذا الأساس فمن المفترض أن يكون الاهتمام بتدريس اللغة الانجليزية وليس الفرنسية، فالمبرر الوحيد لهذا الموقف، هو غلبة أنصار الاتجاه الفرنكوفوني على مستوى الأفراد القائمين على إصلاح المنظومة التربوية تبين أنه يحاول تذويب بل إزاحة وإذابة الهوية الجزائرية، وإحلال محلها هوية فرنكوفونية، هذا ما حملته بنود الاصلاح، والتي تعمل على إفراغ النظام التربوي وبالتالي المجتمع من روحه الثابتة، بل من منظومة قيمه الأصيلة، التي تشكل وتكون قانون حياته على مستوى كل الأصعدة، هذا ما يترتب عنه إلغاء التمايز القيمي والامتثال للقيم الغربية – القيم الفرنكوفونية– بالتالي تسهيل إستعمارنا، لا بل هو إستدمارنا حسب مفهوم المفكر والفيلسوف مالك بن نبي.

إذن، للحفاظ على الخصوصية في ظل هذا العصر المتميز بجملة التهديدات العولمية، يجب أن يقوم النظام التربوي على قيم تعزز وتنمي عناصر الهوية، وخاصة ما تعلق منها بمعالم الدين الاسلامي في نفوس النشئ بهدف تكوين ضمير خلقي حي يستطيع مواجهة التهديدات الخارجية، حفاظا على الوجود الاجتماعي.

قائمة الهوامش

١ –عبد اللطيف الغاربي وآخرون، **معجم علوم التربية ومصطلحاتها**، المغرب، ١٩٩٤، ص ٣٠٨,

٢–محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،١٩٧٩، ص٥٣,

٣– نور الدين تاوريريت ، **النظام التربوي في ظل تحديات العولمة – بين التكيف والرفض–العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية**، الملتقى الدولي الثاني المنظم بالتعاون مع قسمي علم النفس وعلم الاجتماع، مخبر : المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الآداب والعلوم الاجتماعية،ص ص٢٠٨–٢١٤.

٤– ايجارفور وآخرون، **تعلم لتكن**، ترجمة: حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، اليونسكو، ١٩٧٠، ص ١١٠,

٥– – جابر نصر الدين،وإبراهيمي الطاهر، ص ١٢٩ ، ابراهيمي الطاهر، النظام التعليمي في الجزائر في ظل متغيرات الشأن الداحلي وتحديات العولمة، الملتقى الدولي الثاني :العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية،مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة المنظم بالتعاون مع قسمي علم النفس وعلم الإجتماع،كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية ، جامعة بسكرة، العدد الأول ديسمبر ، ص ٨٣,

٦–أحمد محمد مجدي حجازي، العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب – دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد–، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٩,

٧–نجوي يوسف جمال الدين، محاضرات في اجتماعيات التربية، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٨٢,

٨–السيد ياسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨٨، فيفري ١٩٩٨، ص ٦.

مواقع الانترنت:

٩–نور الدين طوالبي، تحوير البيداغوجيا في الجزائر تحديات ورهانات مجتمع في طور التحول، نقلا عن الموقع:
www.unesco.matarticle.php3id–article–417–2007.

10سماح خميلي، مهزلة الاصلاحات التربوية في الجزائر، نقلا عن الموقع:
www.chihab.net. بتاريخ: فبراير ٢٠٠٧,

١١–قراءة في برامج الأحزاب المشاركة في تشريعات ٢٠٠٢، نقلا عن الموقع:
www.aljazeera.net، بتاريخ ٢٢ فيفري ٢٠٠٧,

١٢–المنظومة التربوية في الجزائر بين الاصلاح والصراع الايديولوجي، نقلا عن الموقع:
www.albayan.com، بتاريخ ٢٠٠٢/٠٦/١٩.

١٣–بن غبريت: "إصلاحات الجيل الثاني ترتكز على القيم الجزائرية وليس الفرانكوفونية"
http://elhiwardz.com/

١٤–http://www.echoroukonline.com/ara/articles/277278.html